https://doi.org/10.26682/hjuod.2023.26.1.74
مجلة جامعة دهوك، المجلد: 26، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 1212-1226، 2023

الاضطهاد الديني في فترة عودة الملكية إلى إنكلترا 1660-1688

سيپان سعيد شرو مهمدا
قسم التاريخ، كلية التربية الأساسية، جامعة دهوك، أقليم كوردستان–العراق

(تاريخ استلام البحث: 8 كانون الثاني، 2023، تاريخ القبول بالنشر: 15 آذار، 2023)

الخلاصة

أثناء الثورة البيوريتانية، كان صوت أنصار التسامح قوياً للغاية، مع ذلك، في عام 1660 كانوا لا يزالون أقلية صغيرة لم تحقق أفكارها تقدما كبيرا بين التيار الأنجليكي أو المشيخي. عندما عاد الملك، ربما كانت 'جماهير الرجال' أكثر ميلا لدعم إعادة فرض التوحيد من الحفاظ على التسامح وتوسيعه. صحيح أن فترة عودة الملكية إلى إنكلترا لم تشهد عودة إلى حرق الهراطقة، لكنها شهدت اضطهادا على نطاق واسع. حيث كان المؤيدون الرئيسون للتوحيد الديني الملكيين الإنجليكانيين بدلاً من المشيخيين، وبشكل مفارق وجد المشيخيون أنفسهم خارج الكنيسة الرسمية، كأكبر مجموعة من المنشقين المضطهدين، مما أدى إلى انزعاجهم الشديد، ووجدوا كلماتهم الخاصة في أربعينيات القرن السابع عشر مقتبسة ضدهم، إذ أعاد الأنجليكانيون بسرور نشر الهجمات المشيخية على التسامح، ووظّفوها لتبرير قمع المنشقين الذين أصبح المشيخيون جزءاً منهم. يمكن القول كانت هذه هي المرحلة الأخيرة في التاريخ الإنكليزي عندما سعت السلطات الكنسية والمدنية بشكل منهجي لتأمين التوحيد الديني بوسائل قسرية. إذ لا يزال يبدو أن الكراهية الدينية تمثل قوة مؤثرة في أوروبا، ولم تكن إنكلترا بحكم السياق التاريخي إستثناءاً في فترة عودة الملكية عن نزعة التوحيد الديني الصارم التي خيّمت على أوروبا منذ فترة الإصلاح الديني.

الكلمات المفتاحية: الإضطهاد، الإنجليكانيون، المنشقون، قوانين كلارندون، التوحيد الديني، كنيسة الدولة، فترة عودة الملكية

1. المقدمة

في منتصف القرن العشرين، كان من الممكن أن تكون هذه الدراسة الحالية تسرد قصة بطولية عن كيفية تحول الدولة الإنكليزية المضطهدة إلى دولة متسامحة، جزئيًا تحت تأثير الشعور البروتستانتي بالحرية الدينية الفردية وحرية الضمير. إذ بالفعل شهد منتصف القرن السابع عشر حتى أواخره بالفعل تدفقاً للكتابات التي تدعو إلى التسامح والتشريع القانوني لحرية العبادة البروتستانتية في 1689. واختتمت دراسة المؤرخ الأمريكي جوردان Jordan لتطور التسامح الديني في إنكلترا حتى عام 1660. بحلول هذا التاريخ، اقترح جوردان أن 'جماهير الرجال' و'الرأي المسؤول في إنكلترا' قد استسلموا 'لقضية التسامح الديني مع تحفظات قليلة جدا'[1]. يتلاءم تقييم جوردان بدقة مع الصورة الشعبية لفترة عودة الملكية باعتبارها عصر المجتمع الملكي والثورة التجارية والمسرح الفاسد. لسوء الحظ، لا يتناسب بشكل جيد مع الواقع. إذ أن مراجعة مصادر تلك المرحلة تقود المرء إلى التشكيك في دقة هذه القراءة. والمسح الذي ستقوم به الدراسة لا تقربنا من هذا التصور؛ بل على النقيض من إقتراح جوردان السابق ستجادل هذه الدراسة على أن الاتجاه التأريخي الصحيح في فترة عودة الملكية كان لايزال يؤكد على حدود التسامح والسعي الى التوحيد الديني واضطهاد المنشقين أو غير المطابقين –الذين لم يمتثلوا لمعايير الكنيسة الرسمية في الطقوس والشعائر والمعتقدات– لكنيسة الدولة. إذ ظل الأسلوب السائد في التفكير هو الأسلوب الأوغسطيني المتمثل في كراهية الهرطقة والانشقاق، وبالطبع مع عدم الإفتراض أن المنشقين هم الآخرين قد تبرأوا من هذه المعتقدات. بل كان هذا عالماً كما أوضح القسيس المشيخي السابق فرانسيس فولوود في عام 1672، كان فيه "التسامح" لا يزال مصطلحًا ازدرائياً ويشكّل

خطورة على الإيمان الحقيقي[2]. ستسعى هذه الدراسة إلى إثبات الإعتقاد التالي: وهو أن دعم التوحيد الديني كان قوياً جداً بين نخب الأمة الإنكليزية، وخلال ربع قرن بعد عام 1660، ستشهد إنكلترا اضطهاداً للبروتستانت من قبل إخوتهم البروتستانت لا مثيل له في أوروبا القرن السابع عشر، إذ تم تغريم المنشقين وسجنهم بالآلاف بسبب اجتماعهم في أديرة غير قانونية وتحديهم لقوانين العقوبات التي أصدرت ضدهم. وقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث فضلاً عن الخاتمة التي تضمنت أهم ما توصلت اليها الدراسة من استنتاج. يعد المبحث الأول تمهيد لموضوع الدراسة (عودة الملكية إلى إنكلترا عام 1660) ومجيء تشارلز الثاني إلى الحكم مع إعلانه "إعلان بريدا (1660)" تلك الوثيقة الصادرة عن الملك المنفي تشارلز الثاني في بريدا بهولندا، والذي أعرب عن رغبته في إصدار عفو عام، وإتباع سياسة تسامح مرنة، ومنح حرية المعتقد للبيوريتانيين وغير ذلك. سرد المبحث الثاني تمرير أربعة قوانين في إنكلترا والمعروفة بقوانين كلارندون (1661-1665) خلال وزارة إدوارد هايد، إيرل كلاريندون الأول، المصممة لشل قوة غير المطابقين، أو المنشقين. في حين تم تخصيص المبحث الثالث (والذي غطى الجزء الأكبر من الدراسة) لرصد الإضطهادات التي تعرض لها المنشقون على يد الإنجليكانيين الذين رأوا أن التوحيد الصارم للعبادة الدينية بين الناس أولوية سياسية حيوية خلال القرن السابع عشر، واعتبروا أولئك الذين لم يدعموا الكنيسة تهديداً للدولة والنظام الاجتماعي.

2. التمهيد

كان المنشقون البروتستانت الإنكليز خلال سنوات محنتهم مدعومين بثبات من خلال الجهود العديدة في صالحهم. من مصادر مختلفة، كانت هذه الجهود مستوحاة من دوافع مختلفة بنفس القدر. بدأت بالفعل الإشارات نحو تسوية سلمية قبل أن يتولى تشارلز الثاني العرش(1660-1685). تميز نظام أوليفر كروميل (1653-1658) بالاضطهاد القليل وعلى الرغم من أن الكنيسة الرسمية كانت تمتلك مسحة مشيخية، إلا أن الكنيسة المشيخية المنظمة قد أحرزت تقدمًا طفيفا. كانت الكنيسة بالأحرى تجمعا من الكنائس وليست هرما مضغوطا. بينما أُجبر الأساقفة على ترك مناصبهم، لم يبد الكثير منهم انتقاميا، ومع اقتراب الإصلاح، بدا المزاج المتسامح في الصدارة[3].

في نيسان 1660، عشية عودة الملكية، أصدر تشارلز الثاني إعلان بريدا *Declaration of Breda*[4]. لقد سعى إلى طمأنة أعدائه القدامى بأن حكمه سوف يتسم بالرحمة، ووعد بـ"منح حرية الضمائر الحساسة"[5]، ليتم تأكيده من قبل البرلمان حال استعادته العرش. على الرغم من أن هذه اللفتة (التصالحية) منطقية من الناحية السياسية، إلا أنه لا يوجد سبب وجيه للشك في دعم تشارلز الصادق للتسامح. لم يكن الملك الشاب متعصباً، وقد أدرك الحاجة إلى جذب مجموعة واسعة من الدعم[6]. إذ فضل الملك تشارلز الثاني (1660-1685) الإصلاح الليتورجي (الطقوسي) وأعلن عن نيته في تعيين أساقفة معاونين ووعد أنه لا ينبغي لأي أسقف أن يمارس السلطة الروحية دون قسيس معاون، وأنه لا ينبغي أن يكون لأي أسقف مسؤول سلطة على رجل دين دون مشورة مجلس رجال الدين، وأن عميد الأبرشية وفرعها المحلي، جنبا إلى جنب مع عدد متساوٍ من القساوسة الذين يتم اختيارهم سنويا من قبل رجال الدين، يجب أن يساعدوا في رسامات الكهنة، والتأديبات الكنسية، والمناسبات الروحية المماثلة[7].

على الرغم من أن بعض مستشاريه المقربين كانوا يعارضون التنازلات المقدمة إلى البيوريتانيين، إلا أن مجلس الملك الخاص كان يهيمن عليه رجال يرغبون في رؤية كل من المشيخيين والأسقفيين داخل كنيسة وطنية واسعة. ربما كان آخرون مثل أنتوني أشلي كوبر ملتزمون بالمضي قدما وتأمين التسامح للأقليات التي لم تنضم إلى الكنيسة الرسمية. في النصف الثاني من عام 1660، تم إطلاق سراح حوالي 700 من الكويكريين[8] من السجن، وأكد تشارلز لأحد قادة الكويكريين، "لن يعاني أي منكم بسبب آرائه أو دينه، طالما أنكم تعيشون بسلام"[9]. بدا أن الكنيسة المشيخية في وضع قوي بشكل خاص، لأنهم دعموا عودة الملكية وكان لديهم كل

النية للبقاء داخل الكنيسة الوطنية. في تشرين الأول، التقى زعماء الكنيسة المشيخية والأسقفية للمفاوضات في ورسيستر هاوس، وأصدر تشارلز إعلان ورسيستر هاوس *Worcester House Declaration* عام 1660، معلناً أن الكنيسة المستعادة سيحكمها الأساقفة بالاشتراك مع المشيخيين، وسيسمح بمجال واسع من الحرية في الأمور الليتورجية[10].

نص إعلان ورسيستر هاوس السابق على إمكانية إنشاء نظام أسقفي محدود، وجعل بعض الممارسات المثيرة للجدل – الركوع لتلقي القربان، على سبيل المثال – مسألة تتعلق بضمير القساوسة الفرديين. ومع ذلك، لم يتم تمرير هذا إلى تشريع، وانتهى مؤتمر سافوي هاوس لعام 1661، الذي دعا لمناقشة التسوية الدينية، دون اتفاق بناء، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تعنت ريتشارد باكستر بشأن ضرورة الإصلاح الأساسي لليتورجيا (الطقوس) [11]. لكن في النهاية، كانت هذه فرصة ضائعة وأثبت احتمال الوفاق الديني أنه خادع تماما.

في 28 تشرين الثاني، صوت برلمان المؤتمر بأغلبية بسيطة ضد تمرير الإعلان ليصبح قانونا. في كانون الثاني عام 1661، أحدثت محاولة إنقلاب رجال المملكة الخامسة[12] *Fifth Monarchy* في لندن حالة من الذعر من التعصب البروتستانتي والتخريب[13]. حظر إعلان ملكي اجتماعات "الأنابابتيست، الكويكر ورجال المملكة الخامسة"، وتم اعتقال أكثر من 4000 من الكويكريين والمعمدانيين وتم سجنهم في غضون أسابيع قليلة. حتى البيوريتانيون غير الطائفيون كانوا عرضة للخطر. لم يكن لدى العديد من الأنجليكان (أتباع الكنيسة الأسقفية) رغبة في تقديم تسوية سخية. كانت لديهم ذكريات مريرة عن الاستيلاء البيوريتاني وطرد رجال الدين من الأبرشيات الأنجليكانية، وكانوا يريدون الانتقام. كانت ردة الفعل الشعبية ضد البيوريتانيين تتراكم منذ سنوات، وقد تم إطلاقها الآن[14]. بين أيار وكانون الأول 1660، فَقَدَ ما يقرب من 700 من القساوسة البيوريتانيين وظائفهم في جميع أنحاء أبرشيات إنكلترا، واستبدل معظمهم برجال الدين المعزولين في أربعينيات القرن السابع عشر. في مؤتمر سافوي في نيسان 1661، أثار المتحدث باسم الكنيسة المشيخية ريتشارد باكستر غضب الأنجليكان بإصراره على إجراء تغييرات طقسية شاملة. كان يقود صفقة صعبة في الوقت الذي أصبح فيه الموقف البيوريتاني ضعيفا بشكل ميؤوس منه. في أيار 1661، عندما اجتمع البرلمان الفارس *Cavalier Parliament*، كان نفوذ الإنجليكان المتشددون يتصاعد، وخلال الأشهر التي تلت ذلك، شرع هؤلاء المحافظون في تأطير إجراءاتهم لإستئصال البيوريتانيين[15].

3. قوانين كلارندون - *The Clarendon Code*

بعد فشل مؤتمر سافوي، كان تشارلز الثاني يأمل في إجبار البرلمان من خلال إعلان التساهل لصالح الكنيسة المشيخية؛ لكن هذه المجموعة، التي كانت مقتنعة بأن الشمول في متناول اليد، عارضت التسامح مع غير المطابقين الآخرين. أثار هذا الفعل استعداء تشارلز والطوائف والكاثوليك. هزم هذا الفعل الإستيعاب وعدم المطابقة داخل الكنيسة. بعد ذلك، لم يكن للمشيخيين مستقبل إلا بالاشتراك مع الطوائف. دمرت تشريعات أخرى المصالحة الفورية حيث حقق المجلس الملكي الخاص بجدية تنفيذ قوانين العقوبات. وتدفقت الكتيبات للدفاع أو التنديد بهذا التشريع، وبدا أن أقصى درجات النزعة الانتقامية هي ما ستتميز بها إنكلترا[16].

أصبحت قوانين البرلمان الفارس (1661-1679) ضد المنشقين معروفة في القرن التاسع عشر باسم قوانين كلارندون. على الرغم من أن هذه تسمية خاطئة إلى حد ما، لأن السير إدوارد هايد، إيرل كلارندون، لم يكن العقل المدبر وراء التشريع، والمؤرخون منقسمون حول موقفه تجاهه. لكن مهما كان دوره الشخصي، كان المحركون الحقيقيون للحملة ضد المنشقين هم طبقة النبلاء الأنجليكانية، الذين كرهوا ما فعلته البيوريتانية، وخافوا مما يمكن أن تفعله، ورأوا الكنيسة الأسقفية في إنكلترا بمثابة حصن ضد التمرد والانشقاق[17].

في كانون الأول 1661، أقر البرلمان قانون التضامن *Corporation Act*، الذي يطالب جميع أصحاب المناصب البلدية بأداء قسم الولاء والسيادة، ونبذ التحالف الرسمي والعهد *Solemn League and Covenant*، وأخذ

القداس في كنيسة إنكلترا. بالنسبة للعديد من المنشقين أنصار الضمير الحر، كان هذا مستحيلا، وتم استبعادهم من المناصب العامة. ولزيادة الطين بلة، تم انتخاب البعض في مناصب من قبل زملائهم الإنجليكانيين ثم تغريمهم لفشلهم في الخدمة. في عام 1662، أعلن قانون كويكر *Quaker Act* أن أي شخص يرفض حلف اليمين القانوني أو يلتقي بخمسة أو أكثر من الكويكريين للعبادة سيتم تغريمه وسجنه ونقله في حالة إدانة ثالثة[18].

في 19 أيار 1662، أعطى تشارلز الثاني موافقته على قانون التوحيد *Act of Uniformity* [19]. قبل عيد القديس بارثولوميو (24 آب) ، كان على القساوسة إعلان اتفاقهم مع الجميع في كتاب الصلاة والرسامة الأسقفية، وإنكار شرعية المقاومة والتحالف الرسمي والعهد[20]. ضمنت هذه القيود أن أكثر من 2000 حُرموا في إنكلترا وويلز (بعضهم قبل 1662) من إجمالي عدد رجال الدين البالغ 9000. بالنسبة للاهوتي ريتشارد باكستر، كانت المتوازيات التاريخية واضحة: "دعا هذا اليوم القاتل إلى إحياء ذكرى المذبحة الفرنسية، عندما لقي 30.000 أو 40.000 بروتستانتي في نفس اليوم حتفهم باسم الحماس الروماني الديني والإحسان"[21]. أعقب قانون التوحيد سلسلة من الإجراءات التشريعية – المعروفة بشكل مضلل باسم قوانين كلارندون – تهدف إلى خنق المنشقين[22]. لقد تحطمت آفاق تسوية كنسية واسعة وشاملة. غالباً ما واجه القساوسة المطرودون، مثل رجال الدين البروتستانتيين المخلوعين في ثلاثينيات القرن السابع عشر ونظرائهم الأنجليكان في أربعينيات القرن السابع عشر، مشقة كبيرة. نظرا لأن الغالبية العظمى منهم كانوا من المشيخيين الذين أرادوا بشدة أن يكونوا جزءا من الكنيسة الوطنية، كان ألم الانفصال شديداً. استمر العديد من المشيخيين والتجمعيين في حضور كنائسهم الرعوية وكذلك الأديرة غير القانونية الخاصة بهم، ولم يفقدوا الأمل في المصالحة. ومع ذلك، فإن عدد الأشخاص الذين يعدون غير مطابقين ويمارسون طقوس العبادة خارج الكنيسة الوطنية أصبح الآن أكبر بكثير من أي وقت مضى. تختلف التقديرات، وبحسب المؤرخ جون مارشال بلغ مجموعهم نصف مليون. كان نصف هؤلاء من المشيخيين، والبقية من التجمعيين، والكويكريين والمعمدانيين[23].

في كانون الأول 1662، حاول تجاوز التشريع الجديد بإصدار إعلان التساهل *Declaration of Indulgence*، والذي اقترح فيه السماح للمنشقين البروتستانت بالتقدم بطلب للحصول على تراخيص للعبادة علنا والكاثوليك بالعبادة بحرية في اجتماعات منزلية خاصة. ومع ذلك، كانت هذه الأحكام خاضعة لموافقة البرلمان، وعندما احتج البرلمان الفارس بصوت عالٍ، لم يكن لدى الملك خيار سوى التراجع[24].

إذا كان قانون التوحيد يستهدف رجال الدين، وقانون التضامن القضاة، فإن قانون التجمعات الدينية السرية *Conventicles Act* (1664) قد أصاب العوام أيضا. جعل من غير القانوني لأي شخص يزيد عمره عن ستة عشر عاما أن يحضر اجتماعا لخمسة أشخاص أو أكثر للعبادة خارج المنزل دون استخدام كتاب الصلاة الإنكليزي والقداس. أولئك الذين يخالفون القانون سيتم تغريمهم أو سجنهم لمخالفتهم الأولى والثانية، ويتم نقلهم لمدة سبع سنوات في حالة إعادة إرتكاب المخالفة للمرة الثالثة. انتهى القانون في عام 1669، ولكن تم تمرير قانون التجمعات الدينية السرية الثاني في عام 1670، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الغرامات المفروضة على الوعاظ في الأديرة إلى 20 جنيها إسترلينيا للمخالفة الأولى، وربما 40 جنيها إسترلينيا محتملا للمخالفات اللاحقة. كان المسؤولون الذين فشلوا في تطبيق القانون يخضعون للمحاكمة، بينما كان يكافأ المخبرين بثلث الغرامات. وصفها أندرو مارفيل بأنها "جوهر الحقد التعسفي"[25]. في عام 1665، بعد أن أعاد القساوسة المطرودون سد الفراغ الذي حصل على المنابر التي هجرها رجال الكنيسة خلال الطاعون العظيم، أقر البرلمان قانون الأميال الخمسة *Five Mile Act*. منع القساوسة والخطباء المنشقين من الاقتراب لمسافة 5 أميال من أبرشياتهم السابقة أو من أي مجلس بلدية[26]. على الرغم من أن قانون التوحيد لم يمنع صراحة رجال الدين المطرودين من الخدمة خارج الكنيسة

الرسمية، إلا أن قانون التجمعات الدينية السرية أعلن أنه لا يمكنهم التعامل إلا مع مجموعات صغيرة من الناس، وقد صمم قانون الأميال الخمسة لمنعهم من التجمع مع رعايا أبرشياتهم السابقين أو إقامة التجمعات في مجالس المدن.

بالإضافة إلى محاكمتهم بموجب "قوانين كلارندون"، يمكن أن يقع المنشقون أيضا ضحية للتشريعات القديمة. تم استخدام قانون التوحيد الإليزابيثي *The Elizabethan Act of Uniformity* (1559) وقانون ضد الرافضين البابويين *Act against Popish Recusants* (1593) ضد أولئك الذين فشلوا في حضور عبادة الأبرشية الأسبوعية. استمر التذرع بقانون الاحتفاظ برعايا جلالة الملكة في طاعتهم الواجبة *Due Obedience* (1593) لأن عقوبات النفي والموت للمخالفين الدائمين كانت أقسى من تلك المنصوص عليها في قوانين كلارندون. في عام 1660، ألقي القبض على الواعظ العامي ومصلح بيدفورد جون بنيان وسُجن بسبب قيامه بالوعظ في العلن بموجب هذا القانون؛ حيث رفض الامتثال، وقضى معظم السنوات الاثنتي عشرة التالية في السجن. في عام 1664، حُكم على اثني عشر من المعمدانيين الشموليين بالإعدام بموجب نفس القانون، وتم إنقاذهم من نفس مصير بارو، غرينوود وبنري بعفو ملكي[27]. لم يتعرض العديد من المشيخيين لاضطهاد شديد حتى ثمانينيات القرن السابع عشر. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه من بين اللاهوتين الذين طردوا من كنيسة إنكلترا في 1660-1662، سُجن ما لا يقل عن 215 منهم[28].

الأدلة الإحصائية على بقاء المنشقين على قيد الحياة في فترة عودة الملكية مثيرة. إذ وجد "تعداد كومبتون- *Compton Census*" بكنيسة إنكلترا عام 1676 أن نسبة المنشقين في كل أبرشية تتراوح بين 0.8 في المائة و 10.6 في المائة من سكان الأبرشية، ولكنها كانت أقل من 5 في المائة في معظم الأبرشيات[29]. بالطبع لا يوجد مسح أفضل من أسئلته والمستجيبين لها، لكن يجب التعامل مع تعداد كومبتون بحذر. على سبيل المثال، يشير "التوافق الجزئي" الذي كان سائدًا في فترة عودة الملكية، حيث ذهب الكثيرون إلى الكنيسة صباح الأحد وإلى الدير في فترة ما بعد الظهر، إلى أن الإحصاء قد يقلل من قوة المنشقين. يمكن الرجوع إلى إحصاءات التعداد إلى بيانات أخرى من سجلات الاضطهاد وضريبة الموقد والتراخيص الصادرة بموجب إعلان التساهل 1672 أو قانون التسامح 1689. أنتج مثل هذا البحث تقديرات مثيرة للإعجاب لقوة المنشقين. في ثمانينيات القرن السابع عشر، كان حوالي 12 في المائة من سكان وارويكشاير منشقين، وقد تم تقسيمهم إلى 500 معمداني و900 من الكويكريين وما بين 2600 و3500 مشيخي ومستقل[30].

4. إضطهاد المنشقين

كان الاضطهاد متقطعًا ويختلف من سنة إلى أخرى، ومن مكان إلى آخر، ومن طائفة إلى طائفة. على الرغم من أن الكويكريون عانوا من اضطهاد واسع النطاق وطويل الأمد، إلا أن المشيخيين "الرواصن" قد لا يتعرضون إلا لمضايقات بسيطة. كان الكثير يعتمد على حماسة القضاة المحليين والتهديد السياسي المتصور الذي تشكله المنشقين. بلغ الاضطهاد العام للمنشقين ذروته في منتصف ستينيات القرن السابع عشر ومرة أخرى في أوائل ثمانينيات القرن السابع عشر[31]. بينما كان المعاصرون يستخفون بشكل روتيني بالمنشقين باعتبارهم متعصبين ومتمردين سابقين، كان هناك، في الغالب، دعم شعبي محدود للاضطهاد ونفور واسع النطاق من المخبرين المحترفين[32]. عانى رجال الدين المنشقون من وطأة الاضطهاد: قُتل بعضهم ، مثل ويليام جينكين ، "في نيوجيت" ، ليس على يد قتلة ، بل بسبب المرض والحرمان؛ تمتع الآخرون بحبس كان بإمكانهم حتى السفر أثناء سجنهم تقنيًا. وبدافع بطولي والبرهنة على صحة إعتقادهم اعتنق المنشقون الاضطهاد كفرصة للشهادة على إيمانهم: فقد أكدوا لأنفسهم أن هناك المزيد من المعرفة الروحية التي يمكن اكتسابها "من التقاعد في سجن بغيض" أكثر من الإفراط في الحرية في الخارج[33].

بعد عودة الملكية كان بإمكان الأنجليكانيين المضطهدين الآن اللجوء إلى "ترسانة قانونية هائلة، والتي من المحتمل أن

تجعل من الممكن وقوع محرقة بيوريتانية"[34]. على الرغم من أن أسوأ الاحتمالات لم تتحقق أبدا، شهدت عملية عودة الملكية اضطهادا للبروتستانت من قبل البروتستانت لم تكن لها مثيل في أوروبا القرن السابع عشر. واعتقل المنشقون وحوكموا وسجنوا بالآلاف. تم فض المئات من الاجتماعات بعنف، وتعرض المنشقون لمضايقات من قبل العصابات المنظمة والحشود الغاضبة. الإحصاءات الخاصة بالكويكريين وحدها تلتقط الأنفاس: أكثر من 15.000 حوكموا بالسجن أو غير ذلك، توفي 450 منهم في السجن، وحُكم على عشرات الآخرين بالنفي[35]. بالإضافة إلى هذه التهديدات، كان على المنشقين أيضا دفع غرامات كانت باهظة ومعيقة لأحوالهم المعيشية في بعض الأحيان.

لا ينبغي أن يحجب الحجم الإجمالي للاضطهاد اختلافات كبيرة. لم تتعرض أي مجموعة منشقة للاضطهاد بقسوة مثل الكويكريين، وعانى المشيخيون المحترمون أقل من ذلك بكثير. لاحظ ريتشارد باكستر بلمسة من الشماتة أنه من خلال امتصاص كل طاقات المضْطَهِدِين "قام المتعصبون الذين يطلق عليهم اسم الكويكريون بفعل الكثير في التخفيف على الناس المتزنين لبعض الوقت"[36]. بصفتهم أكثر الطوائف البروتستانتية تطرفاً، قدم الكويكريون للمُضْطَهِدِين أعذاراً كافيةً للقمع. وكان يمكن مقاضاتهم بتهمة التشرد، ورفض القسم، وعدم دفع العشور، والتجمع غير القانوني وأعمال الشغب، فضلاً عن الإرتداد وارتياد الأدْيرة.

تم سجن الكويكريون بشكل متكرر خلال الأربعين سنة الأولى من بداية تأسيس جمعيتهم (الجمعية الدينية للأصحاب– *Religious Society of Friends*). حيث تم سجن أكثر من 5500 كويكري حتى تشرين الأول عام 1662 وهو العام الذي صدر فيه قانون كويكر. وفي آذار 1672 دخل 500 كويكري السجن، وبين شهر آب لعام 1683 إلى آذار 1685 سجن أكثر من 2500 كويكري أخر[37]. ويذهب بعض المؤرخين إلى أن ما يقارب 15000 كويكري سُجنوا إبتداءاً من 1661 وحتى 1689، عندما تم إقرار قانون التسامح أخيرًا[38]. وإذا لم يكن السجن كافيًا، فسيتم جلد الكويكريين علنًا أو سيضطرون إلى تحمل ألسنة الناس الشديدة التي كانت تضطهدهم أينما ذهبوا، كما يتعرضون للوسم كعلامة للعقاب كجزء من جهود الحكومة لتخليص إنكلترا من هذه الطائفة[39].

ومع ذلك، على الرغم من أن تشارلز الدموي لم يكن مثل ماري الدموية (ملكة إنكلترا 1553–1558)، إلا أنه كان من المقرر إحياء ذكرى "الاضطهاد الكبير" لعصر عودة الملكية بنفس طريقة الاضطهاد الذي حدث في عهد الملكة ماري (1553–1558). ترك المنشقون سجلاً ثريًا للغاية لمعاناتهم في السير الذاتية والروايات القصيرة والرسائل والكتالوجات. قام الكويكريون، على وجه الخصوص، بتجميع كتب المعاناة التي أرخت للمعاملة القاسية التي تعرضوا لها من قبل السلطات بتفاصيل مضنية. وقد استخدمها مؤرخ الشهداء جوزيف بيسيه فيما بعد في مجموعته المكونة من مجلدين *Collection of the Sufferings of the People called Quakers, 1650—1689* في عام 1753[40]. كان للمشيخيين أيضا شهدائهم، إدموند كالامي، الذي سجل معاناة رجال الدين البيوريتانيين في روايته *Account of the Ejected Ministers* في عام 1702[41].

كانت التجربة التي سيطرت على وعي المنشقين المضطهدين كانت تجربة السجن. مع ذلك تفاوتت الأوضاع في السجون بشكل كبير. عندما سُجن باكستر عام 1670، اشتكى من أن نومه كان مضطربا باستمرار وأنه لم يُسمح له بالقيام بزيارات خارج السجن. لكنه اعترف أيضا بأن

"سجني ... لم يكن معاناة كبيرة بالنسبة لي، لأن كان لدي سجّانا أمينا، أظهر لي كل اللطف الذي يستطيع؛ كان لدي غرفة كبيرة، وحرية المشي في حديقة نظيفة؛ وزوجتي لم تكن أبدا رفيقة مبتهجة لي كما كانت في السجن، وكانت تعارض بشدة سعيي للإفراج عني، وقد أحضرت الكثير من الضروريات التي احتفظناها في المنزل ما جعل أشعر بالراحة كما هو الحال في المنزل، وإن كانت غرفتي ضيقة، فقد رأيت أصدقائي في يوم واحد أكثر مما رأيتهم في المنزل خلال نصف عام"[42].

لم تكن تجربة باكستر فريدة من نوعها ومن الواضح أن السجن كان له عزاءه. لكن إذا لم يكن السجن دائما جحيما، فقد كان لا يزال تجربة مؤلمة للغاية. في سيرته الذاتية، وصف بنيان الانفصال عن زوجته وأطفاله بأنه "نزع اللحم من عظامي". مثل غيره من المنشقين، كان يعلم أن عائلته ستعاني بسبب مبادئه، وكان قلقا بشكل خاص على ابنته الصغيرة، ماري، التي كانت عمياء. "رأيت في هذه الحالة كرجل كان يهدم منزله على رأس زوجته وأولاده؛ ومع ذلك اعتقدت أنني يجب أن أفعل ذلك، يجب أن أفعل ذلك". كان مشغولاً بمخاوف حبل المشنقة، تخيل نفسه "على السلم، والحبل حول رقبتي"، مخاطبا الحشد الذي يحضر إعدامه. غير متأكد من مصيره النهائي، أعد نفسه نفسيا للأسوأ[43].

خلال حياته، سُجن جورج فوكس ثماني مرات. كانت أحوال السجون مروعة ومثيرة للاشمئزاز، مليئة بالرائحة الكريهة والقذارة. لم تكن هناك تدفئة في الشتاء، ولا مراحيض؛ في بعض الأحيان لم يكن هناك مأوى لهم من الرياح والمطر. "كان من المفترض أن يدفع السجناء للسجانين مقابل طعامهم، وأن يتحملوا أي جلد أو عقوبة أخرى يرى السجان أنها مناسبة لإلحاقها. لم تكن هناك خصوصية للنساء، وكان القمل مشكلة شائعة"[44].

لكن هناك ملاحظة مهمة يجب أن ننوه إليها وهي أن الاضطهاد تنوع أيضا بشكل كبير اعتمادا على مواقف المسؤولين المحليين. في الريف، على عكس المدن، يبدو أن قوانين التجمعات الدينية السرية، لم يتم تطبيقها بشكل منهجي في الستينيات والسبعينيات من القرن السابع عشر. القصة هي بالأحرى واحدة من المعارك المحلية بين مجموعات معينة من الطوائف المنشقة، أو أعضاء فرديين من هيئة قضاة السلام والعدل أو عدد قليل من القضاة المتحمسين بقوة[45]. ومن ثم كان الاضطهاد في كثير من الأحيان متقطعا والعقوبات خفيفة نسبيا، وفي بعض الأماكن، كان القضاة غالبا إما متساهلين أو متعاطفين بشكل إيجابي مع محنة المنشقين[46]. لكن في الطرف المقابل كثيرا ما كان يتحسر دعاة الاضطهاد على هذا الوضع. في تشرين الأول 1666، كتب أسقف غلوستر إلى القضاة المحليين متهما إياهم بالإهمال، وذكرهم "أن الإعدام هو حياة القانون، عندما تعدم بيديك يعيش القانون، إذ بدونه لن يكون إلا حبرا على ورق"[47].

بالإضافة إلى الاختلاف من مكان إلى آخر وفقا لموقف المسؤولين المحليين، يختلف الاضطهاد أيضا من وقت لآخر. إذ كانت التقلبات السياسة الوطنية تعني أن فترات القمع تلتها فترات راحة. في السنوات ما بين 1660 و1665 كان الملكيون الأنجليكان المستعادون قاسيين بشكل خاص. إلى جانب اغتنام فرصتهم للانتقام من مُضْطَهِدِيهم البيوريتانيين، فقد انزعجوا أيضا من محاولة الانقلاب الفاشلة لرجال المملكة الخامسة في كانون الثاني 1661، والتمرد الشمالي عام 1663، وما تلاه من شائعات عن مؤامرات متطرفة. كان هناك خوف حقيقي من المنشقين، وخاصة من العدد الكبير من الجنود المفككين الذين دعموا النظام القديم بحماس. وسُجن الآلاف من المنشقين، وتعرض الكثير منهم لغرامات باهظة ومصادرة البضائع والعنف البدني[48].

لكن خفت حدة الاضطهاد إلى حد ما في منتصف ستينيات القرن السابع عشر، حيث أصبح نجاح عودة الملكية واضحا وتراجع الخوف من المنشقين. بعد عام 1667، شجع تأثير الكابال (هم مجموعة من قساوسة الحكومة لم يكن أي منهم أنجليكانيا صارما) على سياسة أكثر تساهلاً تجاه المنشقين. اكتسب الجدل حول التسامح، الذي برز في أربعينيات وخمسينيات القرن السابع عشر، فرصة جديدة للحياة، وبين عامي 1667 و1673 ظهرت سلسلة من أعمال التسامح لمؤلفين مثل لوك وأوين وبن وبيثيل ومارفيل وميلتون[49]. وفي عام 1668، شهدت اعمال شغب منزل باودي *Bawdy House Riots* حشودا في لندن تهاجم المواخير من أجل الاحتجاج على الحكومة التي تسامحت مع الدعارة في الوقت التي تقوم فيه باضطهاد المؤمنين المتدينين[50]. كان هناك تجديد للاضطهاد بين أيار 1670 ونيسان 1671 في أعقاب قانون التجمعات الدينية السرية الثاني.

لكن في عام 1672، أصدر الملك إعلان التساهل الثاني. تمخض ذلك من معاهدة دوفر *Treaty of Dover* مع

لويس الرابع عشر في عام 1670، عندما وعد تشارلز الملك الفرنسي سرا أنه سيعلن تحوله إلى الكاثوليكية. على الرغم من أن هذا التعهد لم يتم الوفاء به مطلقا، إلا أن الإعلان امتد ليشمل التسامح حتى الكاثوليك. أعلن في الديباجة أنه لم يكن هناك سوى "القليل جدا من الثمار لكل تلك الدورات القسرية" التي تم اتباعها على مدار العقد الماضي، واقترحت تدابير لـ"تهدئة عقول رعايانا الطيبين" وتحييد التهديد المحتمل الذي تشكله الأديرة المِضْطَهَدَة على الحكومة. تم تعليق العمل بقوانين العقوبات ضد المنشقين والكاثوليكيين على الفور؛ كان يُسمح للمنشقين بالعبادة في المنازل المرخصة مع القساوسة المرخصين، بينما سُمح للكاثوليك بأداء الشعائر على انفراد[51]. إجمالاً، حصل 1610 واعظ على تراخيص (939 مشيخي و458 تجمعي أو مستقل و210 معمدانيين)، وكان العديد من أصحاب منازل غير المطابقين كانت منازلهم مرخصة للعبادة[52]. في بعض الأماكن، أقام المنشقون دوراً للاجتماعات والمصليات الخاصة بهم، وأصدر الملك عفوا عن 491 سجينا منشقا، بما في ذلك جون بنيان. على الرغم من أن إعلان التساهل كان قيد التشغيل لمدة عام فقط، إلا أنه سمح للمنشقين بمساحة حيوية للتنفس. وفقا لنورمان سايكس، "لقد تلقى المنشقون البروتستانت حافزاً تضمن فشل سياسة الاضطهاد في نهاية المطاف"[53]. كما أكد عمق الاغتراب المشيخي عن كنيسة إنكلترا، وجعل الإستيعاب أقل احتمالا في المستقبل.

ومع ذلك، فإن العديد من الإنجليكانيين أصيبوا بالفزع من الإعلان. في عام 1673، أُجبر الملك على سحبها وأصدر البرلمان قانون الاختبار الأول *Test Act*، الذي يطالب جميع أصحاب المناصب المدنية والعسكرية بأداء قسم السيادة والولاء، والتوقيع على إعلان ضد الاستحالة الجوهرية، وتلقي القربان الأنجليكاني. أصاب هذا البند الأخير المنشقين وكذلك الكاثوليك، لأنه يعني أنه لشغل منصب مدني، سيتعين عليهم ممارسة "الامتثال العرضي". ومع ذلك، لم ينطبق القانون على النواب، وكان قانون الاختبار الثاني (1678) الذي شمل النواب موجهاً فقط ضد الكاثوليك. وبالتالي، عندما تجدد الاضطهاد في منتصف سبعينيات القرن السابع عشر، شن المنشقون حملة لانتخاب مرشحيهم للبرلمان. مع استثناء واحد أو اثنين، لم ينجحوا، ولم يضم البرلمان الفارس (1661-1679) أبدا أكثر من عدد قليل من المنشقين، معظمهم من المشيخيين الذين تجنبوا حضور الخدمات اللاإمتثالية العامة[54]. استمر المنشقون في الاعتماد بشكل كبير على الإنجليكانيين المتعاطفين، ولم يتمكنوا حتى أواخر سبعينيات القرن السابع عشر من الحصول على راحة من الاضطهاد.

ومن المفارقات أن الارتياح الذي تمتع به المنشقون بين عامي 1678 و1681 جاء على حساب الكاثوليك. هزت الأمة الإنكليزية ادعاءات كاذبة بشأن "المؤامرة البابوية" لاستبدال تشارلز الثاني بشقيقه الكاثوليكي جيمس، وأعيد الإعتبار إلى المنشقين فجأة على أنهم حلفاء ضد التهديد الكاثوليكي[55]. على الرغم من أن السنوات ما بين 1678 و1686 شهدت آخر اضطهاد ديني شديد في التاريخ الإنكليزي، إلا أن القمع حتى آذار 1681 كان يركز بالكامل تقريبا على المجتمع الكاثوليكي.

أمر الملك بتربية ابنتي جيمس كبروتستانتيتين، وأقيمت لهما زيجات من رجال بروتستانت كوسيلة لاسترضاء البلاد. ومع ذلك، بعد أن أثارت "المؤامرة البابوية" المزعومة عام 1678 موجة من المشاعر المعادية للكاثوليكية، كان جيمس شخصًا غير مرغوب فيه في إنكلترا. بدأ إيرل شافتسبري (أنتوني أشلي كوبر)، الذي كان عضوًا في مجلس دولة كروميل وكان سياسيًا ذا خبرة كبيرة، في التحريض على استبعاد جيمس من خط الخلافة على العرش، مما أدى إلى مواجهة سياسية مثل البرلمانات المتعاقبة التي هددت لتمرير مشروع قانون الإبعاد *Exclusion Bill* هذا تم حله. في هذه المعارك البرلمانية، تمكن عدد لا بأس به من النواب المنشقين من الترشح، وألقوا بثقلهم وراء شافتسبري الذي رد الجميل بالضغط من أجل مخططات الإستيعاب والتسامح لتخفيف الأعباء على المنشقين[56].

تم عكس الأدوار الآن، لأنه بينما كان البرلمان الآن متعاطفا مع المنشقين، كان الملك غاضبا من الدعم الذي قدمه

غير المطابقين لـ شافتسبري ورفض التوقيع على مشروع قانون لإلغاء قانون مناهضة-الانفصاليين *anti-Separatist Act* سيئ السمعة لعام 1593. ومع فشل قانون الإبعاد، جاءت فترة أطلق عليها اسم إنتقام حزب المحافظين *Tory Revenge*[57]. كان الاضطهاد حتى هذه اللحظة متقطعًا ولكن شرسًا في بعض الأحيان. كتب المؤرخ مارك غولدي: "يجب ألا يساورنا أي شك حول مدى صراحة المطالبة بالاضطهاد. نادراً ما أزعج رعشة الإحراج أصوات الأتقياء الذين دعوا إلى "عنف مقدس"، و"تنفيذ صارم وموسمي لقوانين العقوبات" ضد "الهوام المتعصبة" التي أزعجت أديرتها الدولة"[58]. وبدأت الأمور تشتد بين عامي 1681 و1686، حيث كان المنشقون يواجهون اضطهاداً أسوأ من أي شيء واجهوه منذ أوائل ستينيات القرن السابع عشر، وهي الفترة الأخرى التي كان يُنظر فيها إليهم على أنهم تهديد سياسي حقيقي. بحلول حزيران 1682، كان ما لا يقل عن 150 كويكر من بريستول في السجن[59]. في لندن ، تم القبض على أكثر من 3800 شخص مختلف ومثلوا أمام المحاكم بين عامي 1682 و1686 لحضورهم الأديرة غير المطابقة[60]. تم ترويع المنشقين في لندن من قبل عصابة هيلتون، وهي عصابة تضم أكثر من 40 مخبراً بلطجياً تسللوا إلى اجتماعات المنشقين، وجمعوا معلومات تدينهم، وشاركوا في الملاحقات القضائية، وصادروا بضائع المنشقين بالقوة عندما فشلوا في دفع غراماتهم. بحلول عام 1684، قاموا بتحطيم أكثر من 40 بيتا للاجتماعات، وقاموا بتأمين الإخلاء أو الإمتثال أو السجن لعدد مماثل من القساوسة. تم تغريم المنشقين الذين تم تحديدهم بمبلغ إجمالي قدره 40 ألف جنيه إسترليني[61].

كانت سنوات الاضطهاد هذه ثقيلة على المنشقين، حيث تعرض حتى المسنين والضعفاء للانتهاكات. تم استهداف الواعظيْن سلاتر وواتسون من قاعة كروسبي لهجوم قانوني في عام 1681. واجه الواعظ آرثر بارهام 20 إدانة لقيامه بالوعظ في الأديرة في منزله" في تشرين الثاني 1682، مع فرض غرامات تصل إلى 600 جنيه إسترليني[62]. كما تم تغريم الواعظيْن توماس وودكوك 100 جنيه إسترليني في نفس اليوم بسبب وعظه في هاكني[63]. تم القبض على القس اللاهوتي ريتشارد باكستر لمخالفته قانون الأميال الخمسة ولإلقاء خطب بخمس عظات في عام 1683. وعندما شهد طبيبه عل أن السجن يمكن أن يقتله، تم إخراجه، طبعاً بإذن الملك، عن السجن. كتب باكستر "أنني قد أموت في المنزل. لكنهم نفذوا جميع أوامرهم على كتبي وأملاكي. حتى السرير الذي كنت استلقي عليه أثناء مرضي باعوه"[64]. أقنعت مؤامرة راي هاوس *Rye House Plot* لقتل الملك ودوق يورك الحكومة (أو بالأحرى مكنتهم) من الاستمرار في قمع المنشقين كمسألة تتعلق بأمن المملكة. تم القبض على باكستر مرة أخرى في وقت لاحق بتهم شائنة "لحفظ أمن الحكومة في أوقات الشر"[65]، وعلى الرغم من أنه، كما حدث عن نفسه، لم يكن بدنه سوى الجلد والعظام، إلا أن القاضي سيئ السمعة جيفريز أساء إليه وأوصى بجلده بتهمة ارتكاب الفتنة ومن ثم أودعه السجن.

من الجدير بالذكر أنه لم يكن المنشقون هم الوحيدون الذين شعروا بالتهديد من قبل الكنيسة الأنجليكانية المتحمسة[66]. وفقا لجون أوبري، سمع الفيلسوف توماس هوبز (1588-1679) "تقريرا عن أن الأساقفة سيطلبون حرقه بتهمة الهرطقة. لذا فقد خشي بعد ذلك من أن يتم تفتيش أوراقه، فأحرق الجزء الأكبر من هذه الآيات"[67]. في تشرين الأول 1666 تمت مناقشة مشروع قانون ضد الإلحاد والتجديف في البرلمان، واقترح أن يتم حرق كتاب ليفياثان لـ هوبز[68]. كان مشروع القانون يستهدف أولئك الذين أنكروا الثالوث وسلطة الكتاب المقدس وخلود الروح وعذاب الجحيم الأبدي، وأعلن أنه يمكن نفي المخالفين للمرة الثانية، وأنه إذا عادوا يمكن أن يُشنقوا، ولكن في النهاية لم يتم تمرير مشروع القانون ليصبح قانونا. في عام 1678، ألغى قانون يتعلق بالهرطقة *de haeretico comburendo*، الذي كان يستخدم في الماضي لتأمين إعدام الهراطقة والمجدفين. في المستقبل، لا يمكن مقاضاة "الإلحاد أو التجديف أو الهرطقة أو الإنشقاق" في المحاكم الكنسية إلا "بالحرمان الكنسي

والطرد والإهانة وغير ذلك من الإستهجان الكنسي الذي لا يمتد ليصل إلى الموت"[69].

إن دعم الملك لاضطهاد ثمانينيات القرن السابع عشر قوضت سمعته كملك متسامح. كان تشارلز قد قدم تشجيعا شخصيا لعصابة هيلتون في عام 1682: "وهو يلمح إلى استيائه من أن القوانين ضد المنشقين لم يتم تنفيذها بقوة أكبر"، وأمر عصابة هيلتون "بقمعهم وتعكير صفوهم"[70]. على الرغم من أنه دافع عن الأقليات الدينية في السنوات الأولى من حكمه وفي عام 1672، إلا أنه سارع إلى التخلي عن التسامح وشجع سياسة الإكراه عندما أصبح ذلك مناسبا سياسيا. حتى أن قارن أحد الباحثين موت أكثر من 400 كويكري في سجون النظام الملكي العائد (1660-1688) بالشهداء الثلاثمائة 300 في عهد ماري، واقترح أنه إذا رأى المرء أن الموت البطيء في سجن قذر أسوأ من الموت السريع على الوتد، فحينئذٍ "يجب أن يصنف تشارلز الودود والعيّاب على أنه أكثر مُضْطَهِد وحشي على الإطلاق"[71]. يبدو هذا غير عادل بشكل صارخ للرجل المسؤول عن إعلان بريدا، وإعلانين للتساهل، والعفو عن المنشقين المحكوم عليهم بالإعدام. بينما كانت ماري متحمسة للإضطهاد طوال فترة حكمها، غالبا ما عارض تشارلز القمع ولم يكن لديه نية لإرسال الكويكريين إلى حتفهم. يمكن تفسير قساوته تجاه المنشقين بعد عام 1681 جزئيا على أنها ثأره على أولئك الذين قوضوا من سلطته أثناء أزمة الإبعاد[72].

وعندما اعتلى جيمس الثاني العرش عام 1685، سارع إلى أن يدفع بالكاثوليكية إلى أقصى حد وبسرعة قدر استطاعته، لكن مع ذلك فقد تصور أيضًا خطة للتسامح مع المنشقين، كطريقة للاتحاد معهم ضد الأنجليكانيين. أعلن تصريحه الكريم لجميع رعاياه المحبين من أجل حرية الضمير في عام 1687 أنه على الرغم من أنه تمنى بوضوح أن يكون كل شخص كاثوليكيًا، "لا ينبغي تقييد الضمير، ولا يجب إكراه الناس في أمور تتعلق بالدين" لأن هذا الإكراه "لم يصل أبدًا إلى النهاية. التي تم توظيفها من أجلها"[73]. ومن ثم ألغيت قوانين العقوبات وقوانين الاختبار، مما شكّل مصدر ارتياح كبير للمنشقين. ومع ذلك فقد تم القيام بذلك مرة أخرى دون موافقة البرلمان، على الرغم من أن جيمس وعدهم بالتشاور معهم بشأن ذلك "عندما نعتقد أنه من المناسب لهم الاجتماع"[74].

أصدر الملك إعلانه الثاني في 27 نيسان 1688. مع سابقتها، عارض هذا كبح الضمير وسمح للناس بالعبادة بطريقتهم الخاصة، ولم يتطلب سوى إشعار بمكان اجتماعهم، وعفو عن جميع غير المطابقين بسبب انتهاكهم السابق لقوانين العقوبات. الخوف بين غير المطابقين من أن جيمس كان يستخدمهم كنقطة مقابلة للتسامح الكاثوليكي حالت دون الكثير من الامتنان من جانبهم. ومن جهة أخرى جلبت المقابلات بين الملك واللاهوتيين غير المطابقين البارزين شائعات بأنه سعى لإلغاء قانون التوحيد. تأزم الوضع ولم يمض وقت طويل قبل أن يضطر جيمس، بعد أن عزل الجميع تقريبًا، إلى الفرار من البلاد. على الرغم من أنه كان من المرجح أن تتحول كاثوليكيته الرومانية سريعًا إلى قوة اضطهاد في الحياة البريطانية مرة أخرى لو أعيد تأسيسها في عهد جيمس، فقد تم توجيه اتهامات مماثلة إلى البيوريتانية أيضًا[75]. كان مساواة عدم التطابق الديني مع العصيان المدني ومعاقبته وفقًا لذلك عادة إنكليزية قديمة[76]. لو كان تسامح جيمس مستدامًا، لكان قد استبق التحرر في أوائل القرن التاسع عشر. ومع ذلك، في هذه المرحلة من تاريخ إنكلترا، ربما كانت خطوة بعيدة جدًا بالنسبة للعقلية الإنكليزية لتحرير الكاثوليكية الرومانية من كل قيودها[77].

5. الخاتمة

أظهرت الدراسة أن وجهة نظر جوردان، الذي اقترح أنه بحلول عام 1660، تم قبول ضرورة التسامح من قبل 'الرأي المسؤول' و'جماهير الرجال'[78]، كانت غير دقيقة ولا تتسق مع السياق التاريخي للإضطهاد الذي تعرض "المنشقون" أو "غير المطابقون" البروتستانت الذين رفضوا العبادة مع كنيسة إنكلترا على النحو الذي أعيد تأسيسها في عام 1662 بعد عودة الملكية. في الواقع، كان الأمر كما لو أن كل الدوافع البيوريتانية التي فاضت في سيل من الطوائف والشيع المتنافسة في

خمسينيات القرن السابع عشر، المشيخيون، المستقلون، المعمدانيون، الكويكريون، والطوائف الأصغر، الفوضوية وغير المنضبطة، تحولت الآن إلى تيار مضطرب واحد. كانوا "منشقين" عن المؤسسة الكنسية الرسمية. صنفتهم القوانين بذلك ونصت على معاقبتهم لعدم حضورهم كنيسة الأبرشية وسعت إلى إضطهادهم للتجمع في تجمعاتهم أو أديرتهم. كانت المجموعات المختلفة المصنفة على هذا النحو خارج القانون، عرضة للمقاضاة والاضطهاد، ومستبعدة من المشاركة الكاملة في الحياة المدنية والسياسية. كانوا هدفًا للتشريعات الجديدة، لا سيما قوانين التجمعات الدينية السرية لعامي 1664 و1670 وقانون الأميال الخمسة العام 1665، ولكن يمكن أيضًا محاكمتهم بموجب القوانين الإليزابيثية واليعقوبية القديمة.

على الرغم من أن إعادة فرض التوحيد الأنجليكاني كان معقدًا بشكل ميؤوس منه الآن بسبب نمو الطوائف أو الجماعات الدينية الأخرى التي ازدهرت دون عوائق في ظل حكم كروميل. إلا أن فترة عودة الملكية تميزت بقوة بالتراجع عن الحرية الدينية بنفس القدر في الدولة التي تقدمت أكثر نحوها. في الحقيقة، وتحت وطأة الإضطهادات التي تعرض المنشقون تحور هدف "الإصلاح" بطرق مثيرة للاهتمام. إذ كان إصلاح الكنيسة الوطنية حلمًا بيوريتانيًا إذا كان هناك حلم، لكن لم يشاركه جميع البيوريتانيون. وبعد عام 1662 بدا الحلم بعيدًا عن التحقيق أكثر من أي وقت مضى. كان الإستيعاب خطوة أولى ضرورية، وعلى الرغم من أنه ظل رؤية قوية بين المنشقين (خاصة المشيخيون) إلا أنه تم إحباطه مرارًا وتكرارًا من قبل التعنت الانجليكاني والانقسامات المنشقة.

أخيراً، أثناء عودة الملكية إلى إنكلترا، تم استبدال حكومة النبلاء المستقلين بأحدى الأسياد والنبلاء الأنجليكانيين. وفي مواجهة انهيار الحكومة والتهديد بمغامرات اجتماعية ودينية أكثر راديكالية، اختارت الطبقات الحاكمة الإنكليزية (الإنجليكانية) في عام 1660 المزيج القديم كما كان من قبل (العهدين اليعقوبي والكارولييني). وكما في السابق، طالب الأنجليكان المتحمسون بحقوق الاحتكار في بلادهم من خلال تمرير تشريعات تحظر جميع الطوائف المسيحية الأخرى. إن مجموعة المراسيم المعروفة باسم قوانين كلارندون تناقض وبشكل قاطع تأكيد جوردان السابق.

لا شك أنه تَحكّم هذا الوضع أسباب سياسية، حيث كان الخوف من عودة الكومنولث لا يزال قوياً في أذهان الرجال. وبالتالي فإن قوانين التجمعات الدينية السرية لعامي 1664 والنسخة المجددة لها عام 1670 كانت موجهة بشكل صريح ضد الطوائف المثيرة للفتنة وغيرهم من الأشخاص غير الموالين الذين يخططون في اجتماعاتهم تدابير التمرد. لم يكن هناك شك في أن ضمائر بعض الفئات الإنكليزية كانت تستحق أن تمنح بعض التسامح، لكنها يجب أن تكون من النوع الذي يضمن الأمن السياسي بشكل مؤكد. ولذلك تم وضع الحجج المؤيدة والمعارضة للتسامح في سياق سياسي، وتمحور السؤال إلى حد كبير حول حقوق وصلاحيات الحاكم.

الهوامش

(1) Wilbur Kitchener Jordan, The Development of Religious Toleration in England: Attainment of the Theory and Accommodations in Thought and Institutions 1640-1660 (Cambridge, 1940), IV. pp. 9, 467.

(2) Francis Fullwood, Toleration not to be abused by the Independents by a lover of truth and peace (London, 1672), p. 5, 12, 16, 18, 30.

(3) Jonathan Charles Douglas Clark, English society, 1660-1832: Religion, ideology and politics during the ancien regime (Cambridge, 2000), pp. 43-52.

(4)كان إعلان بريدا (بتاريخ 4 نيسان 1660) إعلانًا صادر عن تشارلز الثاني ملك إنجلترا والذي وعد فيه بالعفو العام عن الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب الأهلية الإنكليزية وفترة الكومنولث لكل من اعترف بتشارلز كملك شرعي ؛ بالإضافة إلى منح حرية المعتقد، وتسوية عادلة للنزاعات على الأراضي، ودفع المتأخرات بالكامل للجيش. انظر:

John Philipps Kenyon (ed.), The Stuart constitution, 1603-1688: documents and commentary (Cambridge University Press, 1999), pp. 331-332.

(5) Robert McWard, The English ballance weighing the reasons of Englands present conjunction with France against the Dutch vvith some observes upon His Majesties declaration of liberty to tender consciences (London, 1672).

(6) Richard Chandler, The History and Proceedings of the House of Commons: From the Restoration to the Present Time (London, 1742), I. pp. 71-72.

(7) Henry Hallam, Constitutional History of England (Everyman ed.), II, 293-294,

(8)الكويكريون (Quakers) هو فرع كاريزمي للحركة البيوريتانية، شددوا على النور الداخلي للروح بدلاً من العقيدة الكتابية. نما الكويكريون بسرعة في خمسينيات القرن السابع عشر، ووصل عددهم إلى 50.000 خلال فترة عودة الملكية. للمزيد انظر:

Adrian Davies and T. Adrian Davies, The Quakers in English Society, 1655-1725 (Oxford University Press, 2000), Pp. 1-11.

(9) Michael Watts, The Dissenters, from the Reformation to the French Revolution (Oxford, 1978), p. 222.

(10) Barry Till, "The Worcester House Declaration and the restoration of the Church of England." Historical Research 70, no. 172 (1997): 203-230.

(11) George Southcombe and Grant Tapsell, Restoration Politics, Religion and Culture: Britain and Ireland, 1660-1714 (Bloomsbury Publishing, 2009), pp. 24–25.

(12)رجال الملكية الخامسة، طائفة بيوريتانية متطرفة برزت في إنكلترا خلال فترة الكومنولث والمحمية. لقد تم تسميتهم بناءً على اعتقادهم بأنهم يعيشون على عتبة عصر الملكية الخامسة – أي النظام الملكي الذي (وفقًا للتفسير التقليدي لأجزاء من الكتاب المقدس) يجب أن يخلف الملكيات الآشورية والفارسية واليونانية والرومانية والتي يجب أن يحكم خلالها المسيح على الأرض مع قديسيه لمدة 1000 عام. للمزيد انظر:

Bernard Capp, The Fifth Monarchy Men: A Study in Seventeenth-Century English Millenarianism (Faber & Faber, 2012), Ch. 2.

(13) Timothy G. Shilston, "Thomas Venner: Fifth Monarchist or maverick?." Social History 37, no. 1 (2012): 55-64.

(14) Richard L. Greaves, Deliver us from evil: the radical underground in Britain, 1660–1683 (Oxford, 1986), pp. 49–60.

(15) John Spurr, "From puritanism to dissent, 1660–1700." In C. Durston and J. Eales, (eds), The Culture of English Puritanism, 1560–1700 (London, 1996), pp. 234-265.

(16) George R. Abernathy, "The English Presbyterians and the Stuart Restoration, 1648-1663." Transactions of the American Philosophical Society 55, no. 2 (1965): 1-101. Pp. 91-93.

(17) Ian M. Green, The Re-establishment of the Church of England 1660-1663 (Oxford, 1978), Ch. 9.

(18) Charles F. Mullett, "The Corporation Act and the Election of English Protestant Dissenters to Corporation Offices." Virginia Law Review (1935): 641-664; Barry Reay, "The authorities and early Restoration Quakerism." The journal of ecclesiastical history 34, no. 1 (1983): 69-84.

(19)العنوان الكامل للقانون [قانون لتوحيد الصلوات العامة وإقامة الأسرار المقدسة وغيرها من الطقوس والمراسيم، ولتحديد طريقة تكوين ورسامة وتكريس الأساقفة والكهنة والشمامسة في كنيسة إنكلترا.]

(20) Edmund Calamy, A Continuation Of The Account Of The Ministers, Lecturers, Masters and Fellows of Colleges, and Schoolmasters, who Were Ejected and Silenced After the Restoration in 1660, by Or Before the Act for Uniformity (London, 1727), passim; Mark Burden, A Biographical Dictionary of Tutors at the Dissenters' Private Academies, 1660–1729 (London: Dr Williams's Centre for Dissenting Studies, 2013). Pp. 13-20.

(21) Richard Baxter, Reliquiæ Baxterianæ (London 1696), Part II, p. 384.

(22) Paul Seaward, "Circumstantial Temporary Concessions: Clarendon, Comprehension and Uniformity." Settling the Peace of the Church': 1662 Revisited: 57-84.

(23) John Marshall, John Locke: Religion, Resistance and Responsibility (Cambridge, 1994), pp. 33-34.

(24) Frank Bate, The Declaration of Indulgence, 1672: a study in the rise of organised dissent (University Press of Liverpool, 1908) p. 6.

(25) The Poems and Letters of Andrew Marvell, ed. H. M. Margoliouth, rev. Pierre Legouis (Oxford, 1971), n, Letters, 314.

(26) James Walker, "Dissent and Republicanism after the Restoration." Baptist Quarterly 8, no. 5 (1937): 263-280. Pp. 264-269.

(27) Watts, The Dissenters…, p. 224.

(28) Charles Edwin Whiting, Studies in English puritanism from the restoration to the revolution: 1660-1688 (London, 1931), pp. 4—5.

(29) Alasdair Crockett and Keith DM Snell. "From the 1676 Compton Census to the 1851 Census of Religious Worship: religious continuity or discontinui-

(44)Bacon, The Quiet Rebels…, p. 19.

(45)Watts, The Dissenters…, p. 246.

(46)Anthony Fletcher, "The enforcement of the Conventicle Acts 1664–1679." Studies in Church History 21 (1984): 235-246. P. 245.

(47)David L. Wykes, 'They "assemble in greater numbers and [with] more daring than formerly": The Bishop of Gloucester and Nonconformity in the late 1660s', Southern History, 17 (1995), 24–39. Pp. 26–28.

(48)Alan Marshall, "'Plots' and dissent: The abortive Northern Rebellion of 1663." In Janet Clare (ed.), From Republic to Restoration: Legacies and Departures (Manchester University Press, 2018), pp. 85-101.

(49)Gary S. De Krey, "The first Restoration crisis: Conscience and coercion in London, 1667–73." Albion 25, no. 4 (1993): 565-580; Richard Sorabji, 'Freedom of Conscience and the Individual: Seventeenth-Century England and Holland', Moral Conscience through the Ages: Fifth Century BCE to the Present (Oxford, 2014; online edn, Oxford Academic, 22 Jan. 2015).

(50)Tim Harris, London crowds in the reign of Charles II: propaganda and politics from the Restoration until the Exclusion Crisis (Cambridge, 1987), p. 82.

(51)Charles Grant Robertson, (ed.), Select Statutes, Cases, and Documents to Illustrate English Constitutional History, 1660-1832: With a Supplement from 1832-1894 (London, 1904), pp. 42-45.

(52)George Lyon Turner, Original Records of Early Nonconformity Under Persecution and Indulgence: Historical and expository (London, 1914), III, pp. 732-737.

(53)Norman Sykes, From Sheldon to Secker: Aspects of English Church History 1660–1768 (Cambridge, 1959), p. 77.

(54)Douglas C. Sparkes, "The Test Act of 1673 and its aftermath." Baptist Quarterly 25, no. 2 (1973): 74-85; Charles F. Mullett, "Some Aspects of Religion and Politics in England, 1660-1767." The Southwestern Social Science Quarterly (1937): 44-53.

(55)John. Pollock, The Popish Plot: A Study in the History of the Reign of Charles II (London, 1903), Ch. 2.

ty?." Rural History 8, no. 1 (1997): 55-89; Peyton, S. A. "The religious census of 1676." The English Historical Review 48, no. 189 (1933): 99-104.

(30)Judith J. Hurwich, "Dissent and Catholicism in English society: a study of Warwickshire, 1660-1720." Journal of British Studies 16, no. 1 (1976): 24-58.

(31)John Miller, "'A Suffering People': English Quakers and Their Neighbours c. 1650–c. 1700." Past & present 188, no. 1 (2005): 71-103.

(32)John Coffey, Persecution and Toleration in Protestant England, 1558-1689 (Harlow, 2000), Ch.7.

(33)Barrington R. White, The English Baptists of the Seventeenth Century (London, 1983), p. 113.

(34)Mark Goldie, 'The search for religious liberty, 1640-1690', in John Morrill (ed.), The Oxford Illustrated History of Tudor and Stuart Britain (Oxford, 1996), p. 300.

(35)Linda Rabben, "The Quaker sanctuary tradition." Religions 9, no. 5 (2018): 155. P.2; Peter Rushton,and Gwenda Morgan, Banishment in the early Atlantic world: Convicts, rebels and slaves (London, 2013), pp. 49-55.

(36)Baxter, Reliquiae Baxterianae, II, p. 437

(37)William Charles Braithwaite, The Second Period of Quakerism (Cambridge, 1961), p. 114.

(38)Margaret H. Bacon, The Quiet Rebels: The Story of Quakers in America (New York, 1969), p. 19.

(39)Miller, "'A Suffering People':.., Pp. 85-94.

(40)Joseph Besse, A Collection of the Sufferings of the People Called Quakers: For the Testimony of a Good Conscience from the Time of Their Being First Distinguished by that Name in the Year 1650 to the Time of the Act Commonly Called the Act of Toleration Granted to Protestant Dissenters in the First Year of the Reign of King William the Third and Queen Mary in the Year 1689. Vols. 2 (London, 1713).

(41)Edmund Calamy, An Account of the Ministers, Lecturers, Masters, and Fellows of Colleges and Schoolmasters, who Were Ejected Or Silenced After the Restoration in 1660. by Or Before, the Act of Uniformity (London,1713).

(42)Baxter, Reliquiae Baxterianae, III, p. 437

(43)Robert Southey and John Bunyan, The Pilgrim's Progress With A Life Of John Bunyan (New York, 1847), p. 54.

(65)Baxter, Reliquiæ Baxterianæ, III, p. 199.

(66)Kenneth Sheppard, Anti-atheism in early modern England 1580-1720: the atheist answered and his error confuted (Brill, 2015), Ch. 2.

(67)Laurens van Apeldoorn and Robin Douglass (eds.), Hobbes on politics and religion (Oxford, 2018), p. 155.

(68)Samuel I. Mintz, The Hunting of Leviathan: seventeenth-century reactions to the materialism and moral philosophy of Thomas Hobbes (Cambridge, 2010), p. vii.

(69)Robert, Phillimore and Walter George Frank Phillimore Baron Phillimore, The ecclesiastical law of the Church of England (London, 1895), II, p. 844.

(70)Goldie, The Hilton Gang…, P. 28.

(71)Ronald Hutton, Charles II: King of England, Scotland and Ireland (Oxford, 1991), pp. 456-457.

(72)Coffey, Persecution and Toleration…, p. 174.

(73)Edward Cardwell, Documentary Annals of the Reformed Church of England: Being a Collection of Injunctions, Declarations, Orders, Articles of Inquiry, &c. from the Year 1546 to the Year 1716 (Oxford, 1844), pp. 359-363.

(74)Ibid., p. 360.

(75)Whiting, Studies in English puritanism…, p. 180.

(76)Matthews, Calamy Revised…, p. lix.

(77)Coffey, Persecution and Toleration…, p. 186.

(78)Jordan, The Development of Religious Toleration…, pp. 9, 467.

(56)James Rees Jones, "Shaftesbury's 'Worthy Men': A Whig view of the Parliament of 1679." Historical Research 30, no. 82 (1957): 232-241; Ephraim Lipson, "The Elections to the Exclusion Parliaments 1679-1681." English Historical Review (1913): 59-85.

(57)John Miller, James II (Yale University Press, 2000), Ch. 8.

(58)Mark Goldie, "The theory of religious intolerance in Restoration England." In Ole Peter Grell, Jonathan I. Israel, and Nicholas Tyacke (eds.), From persecution to toleration: the Glorious Revolution and religion in England (Oxford, 1991), p. 331.

(59)Richard C. Allen, "Restoration Quakerism, 1660–1691" In Stephen W. Angell and Pink Dandelion, (eds.), The Oxford handbook of Quaker studies (Oxford, 2013), pp. 30-34; Watts, The Dissenters…, pp. 254-255.

(60)Tim Harris, London crowds…, pp. 66-67.

(61)Mark Goldie, "The Hilton Gang terrorising dissent in 1680s London." History Today 47, no. 10 (1997): 26-32. P. 28.

(62)Baxter, Reliquiæ Baxterianæ, III, p. 199.

(63)Edmund Calamy, and Arnold G. Matthews, Calamy Revised: Being a Revision of Edmund Calamy's Account of the Ministers and Others Ejected and Silenced, 1660-2 (Clarendon Press, 1934), p. 543.

(64)Baxter, Reliquiæ Baxterianæ, III, p. 191.

پوختە

د ماوێ شورەشا بیوریتانیدا، دجەنگێ لایەنگەرێن لێبورینێ گەلەکێ ب هێز بوو، ل گەل هندێ ل سالا 1660ێ کەمینەیەکا بچویك بوو و هزرێن وان پێشڤەچوونەکا مەزن دناڤ تەوژمێ ئەنجلیکی یان پرێسبیتێریب دەستڤە نەهینا، ل دەمێ شاه زڤریەڤە، "جەماوەرێ زەلامان" پتر بەرەڤ پالپشتیکرنا دووبارە سەپاندنا ئێکگرتێ دچوون بۆ پاراستنا لێبورینێ و بەرفرەهکرنا وێ، هەرچەندە د ماوەیێ زڤرینا پاشایەتیێ بۆ ئنگلترا سوتنا زاهیدان نەهاتە ئەنجامدان، بەلێ چەوساندن ب مەودایەکێ بەرفەرە ب خۆڤەدیت، کو لایەنگەرێن سەرەکی یێن ئێکگرتنا ئایینی ئەنجلیکیبوون ل شوینا پرێسبیتێریبان، و ب شێوەیەکێ جیاواز پرێسبیتێریان خۆ ژ دەرڤەی کەنیسا فەرمی دیت، وەك مەزنترین گرۆپێ جوداخواز یێن چەوساندی، ئەڤ چەندە بۆ ئەگەرێ بێزاریەکا زۆر ل دەڤ ئەوان، هەروەسا پەیڤێن خۆ یێن تایبەت د سالێن چلان ژ چەرخێ هەڤدێ ب دژێ خۆ دیتن، کو ل ئەوی دەمی ئەنجلیکانی ب کەیفخوشی هێرشێن خۆ یێن پرێسبیتێریان ل سەر لێبوورینێ کرن، و وەك هیجەت بۆ چەوساندنا جوداخازان بکارهینان یێن کو پرێسبیتێریان بووینە پشکەك ژ ئەوان، دشیاندایە بێژین ئەڤە ماوەیێ دویماهیێ بوو د مێژوویا ئنگلیزیدا ل دەمێ دەستهەلاتێن کەنیسێ و مەدەنی ب شێوەیەکێ رێکحستی هەولا گەرەنتیکرنا ئێکگرتنا ئایینی ب رێکێن نەچاری و هێزێ کری، کو هەتا وی دەمی کەربا ئایینی هێزەکا کاریگەر بوو ل ئەوروپا، و ئنگلترا ل دویڤ دەوروبەرێ مێژوویی یا جودا نەبوو د ماوەیێ زڤرینا پاشایەتیێ ژ حەزا ئێکگرتنا ئایینی یا توند یاکو ل وی دەمی ل ئەوروپا هەمیێ بەلاڤ بووی.

RELIGIOUS PERSECUTION IN RESTORATION ENGLAND 1660-1688

SIPAN **S**AEED SHARO **M**AHMADA
Dept. of History, College of Basic Education, University of Duhok, Kurdistan Region-Iraq

ABSTRACT

During the Puritan Revolution the voice of the tolerationists was so strong, however, that in 1660 they were still a small minority whose ideas had not made much progress among Anglicans or Presbyterians. When the king returned, the masses of men might have been more inclined to support the conformity than to maintain and extend tolerance. It is true that the Restoration did not witness a return to the burning of heretics, but it witnessed persecution on a large scale. The main proponents of uniformity were the Anglican Monarchists rather than the Presbyterians, and paradoxically the Presbyterians found themselves outside the official Church, as the largest group of persecuted Dissenters, and Anglicans attempt to justify the suppression of dissidents, of whom the Presbyterians became a part. Arguably, this was the last period in English history when ecclesiastical and civil authorities systematically sought to secure religious uniformity by coercive means. Religious hatred still seems to be an influential force in Europe, and England, by virtue of the historical context, was no exception in the Restoration period to the tendency of strict religious uniformity that had pervaded Europe since the period of religious reform.

KEYWORDS: persecution, Anglicans, Dissenters, Clarendon Code, Religious Unity, Establishment Church, Restoration